

## آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي السعودي

إعداد / د. فهد خلف البادي  
أستاذ الاقتصاد المساعد – معهد الإدارة العامة

ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية  
(الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)  
خلال الفترة ١٦ – ١٨ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ الموافق ٢ – ٤ يونيو ٢٠٠٧ م  
بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض

## ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي فيها. ولتحقيق ذلك، استعرضت الدراسة المهام والوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وطبيعة الخدمات التي اشتملت عليها اتفاقية تلك المنظمة والالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء من جرائها. كما تم استعراض القطاع المصرفي السعودي والتحديات التي يمكن أن يواجهها بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسة أيضاً الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أبرزها اتجاه تكاليف الخدمات المصرفية الحالية في المملكة نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في المملكة. وتحسن وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل تلك المؤسسات إضافة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية في الساحة العالمية. وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية. وكذلك خلُصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك السعودية بزيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل العنصر البشري وزيادة الاستثمار في مجال التقنية المصرفية الحديثة مما ينعكس إيجاباً على جودة وكفاءة الخدمات المصرفية وتنوعها، إضافة إلى ابتكار خدمات جديدة تلبي طموح العملاء.

### Study Abstract

This study aims to investigate the impact of Saudi Arabia accession to the World Trade Organization (WTO) on the Saudi's banking sector. To achieve this objective, the study went through the main tasks and operations of the WTO, and discussed the nature of services provided in the accession accord, as well as the obligations and commitments of member states. Moreover, the study looked at the structure of the Saudi banking sector and investigated the challenges it may had after the accession to the WTO. Further to that, the study examined the negative and positive outcomes that may take place in this sector after the accession.

The study concludes that the cost banking services are expected decrease after the entrance of foreign banking institutions in the Saudi's banking sector. It also expects that the fierce competition brought by the foreign banks will lead to the Enhancement and variety in banking services provided by local Saudi banks. Moreover, a merger among some local banks would be important to increase their competitiveness world wide through enhancing their efficiencies. In addition to that, the study reached a conclusion that Saudi banks must put more attention on training and enabling human resources, and they must increase their investment on the contemporary banking technologies since that can be translated into better and more efficient banking services, not to mention the variety. Above that all, they must innovate new services that meet customers' needs and aspirations.

## الفصل الأول المقدمة

أحدث التطور العلمي والتقني المذهل في مجال الاتصالات والإعلام، واقعا جديدا في عصرنا الحاضر. فأصبح من اليسير على سكان العالم تداول المعلومات والخبرات والثقافات، وكذلك انتقال أي تطور يحدث في أي علم من العلوم إلى بقية أنحاء العالم. وساعد ذلك الانتقال في المعلومات والخبرات والتطورات على انتشار الكم الهائل من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية (حكومية وغير حكومية). وفي ظل هذا الوضع أصبحت الدول الصناعية المتقدمة تقنيا تشعر بالقلق على مصالحها؛ لذلك سعت إلى عقد اتفاقيات دولية وتأسيس منظمات يتطلب الانضمام إليها بعض الشروط التأهيلية والالتزام بما يصدر منها من لوائح وقوانين.

وكان من ضمن أهداف تلك الاتفاقيات والمنظمات، رعاية مصالح أعضائها، وتوفير ظروف المنافسة العادلة فيما بينهم. وقد شملت هذه الاتفاقيات والمنظمات العديد من نواحي التعامل فيما بين هذه الدول، ومنها النواحي التجارية حيث تعددت المحاولات التي استهدفت تحقيق التكامل بين كافة الدول والتجمعات الإقليمية ومن ذلك، الإعلان في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ عن اتفاق لجنة المفاوضات التجارية على حماية اتفاقية جولة أوروغواي. وتوالت المساعي الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون بين دول العالم في النواحي التجارية وتنظيمها، حتى أثمرت تلك المساعي -والتي استمرت لمدة سبع سنوات - إلى توقيع مجموعة اتفاقيات بين أكثر من مائة دولة. وتم وضع أسس وقواعد النظام التجاري الدولي الذي بدأ تطبيقه اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥م، بعد إعلان قيام منظمة التجارة العالمية [World Trade Organization WTO]، والتي ستتولى إدارة الاتفاقيات التي تم التوصل إليه، لتحل محل الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (١٩٤٧م) الجات [General Agreement Tariffs and Trade GATT] التي احتوتها

المنظمة الجديدة<sup>١</sup>. والتي اشتملت على تنظيم تجارة الخدمات بالإضافة للجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية.

وقد تميزت المنظمة الوليدة [WTO] بما يلي:

- (١) تضم ١٥٠ دولة قابلة للزيادة خلال السنوات القليلة القادمة.
- (٢) أخذ معظم الدول بسياسة تحرير التجارة الخارجية، بعد أن تغير المناخ السياسي والاقتصادي الدولي إثر انتهاء عصر القطبين وانتهاج سياسة السوق في معظم دول العالم بما فيها دول أوروبا الشرقية والدول النامية<sup>٢</sup>.
- (٣) وجود نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء بما في ذلك حق اتخاذ إجراءات تجارية<sup>٣</sup>.

وقد جذبت هذه الميزات وغيرها العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد اهتمت المنظمة بالعديد من الجوانب ومنها ما يتعلق بتنظيم الخدمات المالية وخصصت لها اتفاقيات محددة استحوذت على اهتمام الباحثين في الجوانب الاقتصادية والمالية. وقد هدفت المنظمة من ذلك إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة في الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة وتهيئة جو من الشفافية والتحرير التدريجي لها<sup>٤</sup>.

ويري العديد من المراقبين والمحللين للشأن المالي في الدول النامية، أن تنفيذ تلك الاتفاقيات سوف يضع القطاع المصرفي في الدول النامية -ومنها السعودية - في جو صعب من المنافسة

<sup>١</sup> مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية (دم: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٨)، ص ٧.

<sup>٢</sup> هلال محسن أحمد، المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، في: المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠١م.

<sup>٣</sup> المرجع السابق.

<sup>٤</sup> خالد بن عبدا لله سنيور، منظمة التجارة العالمية وأثارها على القطاع المصرفي السعودي: دراسة ميدانية على اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية -رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة ١٤٢٣هـ.

غير المتكافئة، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية؛ وذلك بسبب التفوق الكبير للمؤسسات المصرفية وبيوت المال وشركات التأمين في الدول المتقدمة.

#### مشكلة الدراسة:

يتضمن - عادةً - انضمام أي دولة نامية لمنظمة التجارة العالمية، إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها ليتوافق مع متطلبات ذلك الانضمام. إضافة إلى ذلك تواجه أسواق الدول النامية منافسة حادة من قبل السلع والخدمات المنتجة في الدول المتقدمة.

ومن المتوقع أن يواجه القطاع المصرفي السعودي منافسة حادة من قبل مؤسسات مالية أجنبية كبيرة تتمتع بقدرات هائلة في تقديم الخدمات المصرفية، لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هي آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي؟ وهل يمكن مواجهة الآثار السلبية لهذا الانضمام؟ وكيفية ذلك؟ وكيف يمكن النهوض بالقطاع المصرفي السعودي في ظل آثار انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية؟

#### الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة التي يمكن أن يواجهها القطاع المصرفي السعودي بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، وتقديم توصيات تخفف من حدة تلك التحديات وتقلل من الآثار السلبية المحتملة. ولتحقيق هذا الهدف، سوف تتم دراسة قواعد منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتجارة الخدمات عامة وتلك المتعلقة بالخدمات المصرفية خاصة. ثم يتم التعرف على أهم ملامح القطاع المصرفي السعودي وطبيعة ونوع الخدمات المصرفية التي يقدمها ذلك القطاع، والمؤشرات التي تحدد حجمه مثل الودائع المصرفية، الموجودات، المطلوبات، الاحتياطيات.

#### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد السعودي باعتباره ممولاً رئيساً للقطاع الخاص الذي يتوقع أن يكون له دور كبير في قيادة مسيرة التنمية بالمملكة، حيث أشارت خطة التنمية الثامنة في هدفها السابع إلى "زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية"، كما أشار الأساس الاستراتيجي التاسع من نفس الخطة إلى: "الاستمرار في الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكثيف المبادرات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية".<sup>5</sup>

#### نطاق الدراسة:

تقتصر الدراسة على البنوك التجارية القائمة حالياً بالمملكة العربية السعودية، والمؤسسات والشركات التي تقدم خدمات مصرفية داخل المملكة وتعامل معاملة البنوك من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، و تسير على قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالخدمات حتى عام ٢٠٠٥م. وسوف يتم إعداد الدراسة في ضوء ما هو متاح للباحث من مراجع ودراسات وبحوث علمية أو أي إصدارات في هذا الشأن سواء كانت عربية أو أجنبية.

#### منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عمل مسح مكتبي للدراسات والبحوث والمقالات السابقة، بهدف فحص وتحليل ما هو متاح من دراسات والمعلومات المتاحة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع.

<sup>5</sup> وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥ - ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ م) ص ٧٦٤ - ٧٦٦.

## الفصل الثاني

### منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

#### تعريف:

منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة بين دول العالم، وهي تتضمن التزامات تعاقدية أساسية تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وتسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وفض المنازعات القضائية التجارية. وقد تأسست هذه المنظمة في يناير ١٩٩٥ م وذلك بعد جولة الأورجواي والتي كان من نتائجها إنشاء المنظمة المذكورة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأن تكون (جنيف) بسويسرا مقرا لهذه المنظمة<sup>٦</sup>.

#### الفرق بين منظمة التجارة العالمية (WTO) والجات (GATT):

منظمة التجارة العالمية ليست امتدادا أو توسيعا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بل حلت محلها بخصائص ووظائف مختلفة، أوضحتها المنظمة نفسها في إصدارها "التجارة في المستقبل"<sup>٧</sup> وقد تناول العديد من الكتاب الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية والجات، ومن بينهم السعدون<sup>٨</sup> والتركي<sup>٩</sup> اللذان اتفقا على أن أبرز الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية والجات هي كالتالي:

<sup>٦</sup> سليمان التركي، منظمة التجارة العالمية: التجارة في المستقبل (الرياض: مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، د.ت)، ١.

<sup>٧</sup> WTO, Trading into Futur<<http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-ehm>>.

<sup>٨</sup> يوسف طراد السعدون وعبد الرحمن يوسف العالي، منظمة التجارة العالمية: الماضي والواقع والمستقبل (الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٤١٩هـ)، (سلسلة كتاب الرياض ٥٨-، ٢٢- ٣٢.

<sup>٩</sup> التركي، مرجع سابق، ١٤- ١٥.



(١) الجات ليس لها إطار مؤسسي، فهي عبارة عن مجموعة من القواعد متعددة الأطراف، أما منظمة التجارة العالمية فهي إطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورجواي.

(٢) اتفاقية الجات هي اتفاقية مرحلية، أما منظمة التجارة العالمية فهي دائمة والتزاماتها كاملة.

(٣) تركّز اهتمام الجات على تجارة السلع فقط. أما اهتمام منظمة التجارة العالمية فهو أعم وأشمل، حيث أنها تهتم بالسلع والزراعة والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة.

(٤) تتميز منظمة التجارة العالمية عن الجات بوجود نظام تسوية المنازعات الذي يتم بواسطته حل المنازعات بشكل آلي وسريع.

#### المهام والوظائف الأساسية للمنظمة:

بينت منظمة التجارة العالمية وظائفها الأساسية ومهامها في موقعها على شبكة الإنترنت<sup>١٠</sup>، كما تناولها العديد من الكتاب والباحثين منهم على سبيل المثال لا الحصر المجدوب<sup>١١</sup> والعيسوي<sup>١٢</sup>. وقد تمثلت تلك الوظائف والمهام فيما يلي:

(١) تسهيل وتطبيق وإدارة وتنفيذ النتائج التي تم تحقيقها في جولة أورجواي.

(٢) العمل كمنتدى لأعضاء المنظمة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وكإطار لتنفيذ نتائجها.

(٣) إدارة إجراءات تسوية المنازعات ومحاولة حلها.

(٤) مراقبة السياسات التجارية الوطنية.

<sup>10</sup> WTO<<http://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm>>

<sup>11</sup> أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، ط٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧م)، ٧٨.

<sup>12</sup> إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م)، ٨١.

(٥) التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة بالسياسات الاقتصادية العالمية: مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والوكالات التابعة له من أجل تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية.

#### المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية:

تقوم منظمة التجارة العالمية على سبعة مبادئ أساسية حددتها في مطبوعها "التجارة في المستقبل" على شبكة الإنترنت<sup>١٣</sup>، وتناولها بعض الاقتصاديين أمثال خان<sup>١٤</sup> والسعدون<sup>١٥</sup>، وهذه المبادئ هي:

(أ) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favorite Nation Clause: وهو يعني أن أي ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى فعلى هذه الدولة أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

(ب) مبدأ الشفافية: Transparency: ويقصد به نشر المعلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات التجارية السائدة بشكل واضح.

(ج) مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment: ويعني هذا المبدأ أن تلتزم الدول الأعضاء بمنح المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية من ناحية التسعير والتداول والضرائب والمراهنات وغيرها.

(د) مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity: بموجب هذا المبدأ تستطيع أي دولة عضو في المنظمة اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى عضو في المنظمة أيضا سبق لها اتخاذ تدابير وإجراءات مماثلة.

<sup>13</sup> مرجع سبق ذكره (الموقع على شبكة الإنترنت).

<sup>14</sup> محمد عبد الحميد خان، منظمة التجارة العالمية: تعريف موجز (جدة: الغرفة التجارية الصناعية بجدة، د.ت)،

٩ - ١٠.

<sup>15</sup> السعدون، مرجع سابق، ٢٣ - ٢٥.

(هـ) مبدأ تخفيض عوائق التجارة Reduction of Trade Barriers: بموجب هذا المبدأ يمكن للدولة العضو في المنظمة أن تخفض العوائق التجارية مثل الحصص وتخصيص الموانئ التي تعوق انسياب تدفق السلع والخدمات.

(و) مبدأ المعاملة الخاصة للدول غير الصناعية Special Treatment of non-industrial Countries: يتيح هذا المبدأ تقديم بعض الميزات المؤقتة للدول غير الصناعية، ومنها إعطاء فترة سماح زمنية للدول لترتيب أوضاعها التجارية.

(ز) مبدأ المحافظة على البيئة Protection of Environment: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة احترام الدول الأعضاء بالمنظمة لمتطلبات حماية البيئة في المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي.

#### آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

من الطبيعي أن يختلف تأثير الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية من دولة لأخرى، من حيث مدى اندماجها في الاقتصاد الدولي، والتركيبية السلعية لصادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية، وقدرات تنافسية. ويعتمد تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بدرجة كبيرة على طبيعة السياسات الاقتصادية الوطنية، إلا أنه قد يكون من المتعذر حصر المزايا المنتظرة والآثار السلبية التي تعود على الدول الأعضاء وخاصة النامية منها، إلا أنه يمكن استخلاص عدد من تلك المزايا والسلبيات انطلاقاً من التطبيق العملي لأعضائها<sup>16</sup>.

#### أولاً: المزايا التي تعود على الدولة من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية:

(١) التمتع بالتخفيضات الجمركية: تتمتع الدولة العضو بجميع مزايا التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من خلق فرصة كبيرة لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، خاصة السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.

<sup>16</sup> تم استخلاص تلك المزايا والسلبيات من التقارير والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت (انظر قائمة المراجع). إضافة إلى خبرة الباحث واتصاله بالشأن الاقتصادي.

- (٢) زيادة حجم الإنتاج: وذلك نتيجة للتخفيضات في الرسوم الجمركية واتساع الأسواق لاستيعاب المنتجات المختلفة.
- (٣) حماية الصادرات: يتيح الانضمام للدولة العضو تجنب صادراتها شدة منافسة مثيلاتها من دول المنظمة التي تتمتع بتخفيضات جمركية.
- (٤) تحسين مستوى الإنتاجية: وذلك نتيجة طبيعية لزيادة حجم المنافسة بين الدول بما فيها الدول النامية للحصول على حصة أكبر من التجارة الدولية.
- (٥) فض الشكاوى والمنازعات: تستطيع الدولة العضو من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية نتيجة عضويتها ومشاركتها في المنظمة، إذ يحق لها أن تقدم شكوى ضد أي عضو يقوم بفرض قيود معينة على صادراتها.
- (٦) ضمان عدم التمييز: يعني ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- (٧) جذب الاستثمارات الأجنبية: يؤدي تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار إلى تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات، بصفة خاصة في ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (Trade Investment related Measures (Trims).
- (٨) تنظيم العلاقة التجارية: وهي تعني وجود أساس أو مرجع يمكن اللجوء إليه لتحديد آليات التجارة الدولية.
- (٩) الأثر الإيجابي لزيادة حجم التجارة الدولية: يعمل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على زيادة حجم التبادل التجاري الدولي، مما يزيد الطلب على منتجات الدول النامية، خاصة أن الدول النامية تعتبر مصدراً مهماً للسلع الأولية.
- (١٠) مكافحة الإغراق: تؤكد قواعد منظمة التجارة العالمية على مكافحة الإغراق في التجارة الدولية، وتعطى كل دولة الحق في اتخاذ إجراءات حماية منتجاتها ضد الإغراق، مما يتيح فرصة أكبر لتسويق الإنتاج المحلي دون منافسة غير عادلة.

### ثانياً: الآثار السلبية التي تترتب على انضمام الدولة للمنظمة:

- (١) ارتفاع أسعار السلع الزراعية: يؤدي تخفيض الدعم الزراعي على منتجات الدول المتقدمة إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مما يضر بوضع موازين مدفوعات الدول النامية التي تستورد الكثير من السلع الزراعية.
  - (٢) انخفاض إيرادات الدول النامية: تعد الرسوم الجمركية مورداً مهماً للإيرادات في الدولة النامية، ويؤدي انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض رسومها الجمركية وبالتالي إيراداتها.
  - (٣) زيادة الحاجة إلى استثمارات أجنبية: تتطلب المنافسة في الأسواق الخارجية استثمارات ضخمة قد لا تتوافر للكثير من الدول النامية.
  - (٤) ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية: سوف يكون من الصعب على الصناعات الضعيفة أو ذات الجودة المتدنية الصمود في وجه المنافسة الدولية.
  - (٥) إمكانية سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات: تستطيع الشركات متعددة الجنسيات السيطرة على الأسواق، وذلك بسبب كبر حجمها وتمتعها بميزة الإنتاج بوفورات الحجم الكبير، وبذلك تمنع الشركات الصغيرة من المنافسة في الأسواق، مما يؤدي إلى خروجها من دائرة الإنتاج بفعل ما يعرف بأثر الإزاحة Crowding Out.
- ونظراً للصعوبات التي عبرت عنها بعض الدول النامية في تنفيذ الالتزامات المترتبة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فقد نصت بعض اتفاقيات المنظمة على منح معاملة خاصة لهذه البلدان على النحو التالي:

- منح البلدان النامية فترة انتقالية لتطبيق بعض الالتزامات.
- إطالة الفترة الانتقالية للبلدان الأقل نمواً، وإعفاؤها من بعض الالتزامات، وتحسين فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة.
- توفير المساعدة الفنية للدول النامية.

نتائج بعض أهم المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٥م:  
يُعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وهو أعلى هيئة في المنظمة كل سنتين يحضرها وزراء الصناعة والتجارة في الدول الأعضاء ويكون الاجتماع في أحد عواصم الدول الأعضاء. وقد عقدت ستة مؤتمرات في كل من سنغافورة عام ١٩٩٦م، جنيف عام ١٩٩٨م، سياتل عام ١٩٩٩م، قطر عام ٢٠٠١م، كانون/المكسيك عام ٢٠٠٣م، هونج كونج الصين عام ٢٠٠٥م. وفيما يلي ملخص لما توصلت إليه أهم تلك المؤتمرات من نتائج تتعلق بتجارة الخدمات.

#### (أ) مؤتمر سنغافورة ديسمبر ١٩٩٦م:

كان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها، وكذلك تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف في إطار ما تم الاتفاق عليه في جولة أوروغواي، وكذلك استكمال المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات واختبار آليات عمل المنظمة باعتبار أن هذا المؤتمر هو مؤتمرها الأول. وقد خلص المؤتمر إلى إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات المختلف عليها واستمرار المفاوضات في المسائل التي لم يتم الانتهاء منها.

#### (ب) مؤتمر الدوحة ٩ - ١٤ نوفمبر ٢٠٠١م:

حظي هذا المؤتمر بمشاركة كبيرة قوامها ١٤٢ دولة من بينها ١١ دولة عربية، وجاء انعقاد المؤتمر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي أحدثت إرباكا كبيراً في الأسواق العالمية، وأصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً في التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد احتوى جدول أعمال (أجندة) مؤتمر الدوحة على ٢١ موضوعاً هي امتداد (لأجندات) المؤتمرات السابقة في سنغافورة وجنيف وسياتل التي لم يكتب لها النجاح، والتي تضمنت عدة قضايا من ضمنها الخدمات وقضايا التمويل والديون والنفاز إلى الأسواق وغيرها من القضايا. وقد صدر إعلان الدوحة شاملاً لمعظم القضايا التي كانت على جدول أعماله ومن ضمنه الفقرة (١٥) الخاصة بالتجارة في الخدمات.

### (ج) مؤتمر هونج كونج/ الصين ١٣ - ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م:

شاركت فيه ١٤٩ دولة من بينها المملكة العربية السعودية العضو رقم ١٤٩ بالمنظمة. وجاء انعقاده كمؤتمر إنقاذ للفشل الذي صاحب مؤتمر سياتل وكانون، وقد ناقش المؤتمر قضايا حساسة مثل إلغاء الدعم الزراعي. وقد توصل المؤتمر لعدة نتائج من بينها<sup>١٧</sup>:

- (١) إلغاء الدعم والقيود على الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣م.
- (٢) رفع الدعم عن صادرات القطن (تلبية لمطلب الدول الإفريقية، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً على هذا الطلب).
- (٣) ضرورة أن تسمح الدول المتقدمة بدخول ٩٧٪ من وارداتها من الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية ولا حصص استيراد ابتداءً من عام ٢٠٠٨م.

### الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

تُعد هذه الاتفاقية من أهم القرارات التي تم التوصل إليها في جولة الأورجواي والتي جاءت بعد جولات عديدة في إطار اتفاقية الجات (١٩٤٧م)، وتم تضمين نتائج جولة الأورجواي ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (General Agreements on Trade in Services (GATS)، وهي تماثل في أهميتها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT) واشتملت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على الخدمات التالية<sup>١٨</sup>:

- النقل الجوي.
- النقل البحري.
- الخدمات المالية.
- الاتصالات الأساسية.

<sup>17</sup> WTO Delegates Race for Compromise Dem (<http://news.yahoo.com/wto-meeting>).

<sup>18</sup> خالد بن عبد الله سنيور (مرجع سابق).



### طبيعة الخدمات التي اشتملت عليها الاتفاقية:

حددت الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية طبيعة الخدمات والكيفية التي تقدم بها، وذلك على النحو التالي<sup>19</sup>:

(١) **عبر الحدود (Cross Borders):** أي تقديم الخدمة من أرض دولة عضو في الاتفاقية إلى دولة أخرى عضو، دون انتقال فعلي لمقدم الخدمة أو متلقيها، وإنما انتقال الخدمة نفسها (ومثال ذلك الخدمات المصرفية).

(٢) **الاستهلاك الخارجي (Consumption Abroad):** وهو يعني تقديم الخدمة من دولة عضو إلى مواطني دولة عضو أخرى، ولكن خارج أرضه، وهنا ينتقل المستهلك إلى بلد المورد (السياحة).

(٣) **التواجد التجاري (Commercial Presence):** حيث يتم تقديم الخدمة داخل البلد المستفيد من خلال تواجد الشركات أو الوكالات، أو مكاتب التمثيل من البلد المورد.

(٤) **تواجد الأشخاص الطبيعيين (Natural Presence):** في هذه الحالة يتم توريد الخدمة عن طريق إفاد أشخاص من دولة العضو المورد إلى أرض عضو آخر في المنظمة، مثل التواجد المؤقت للخبراء والاستشاريين.

### عناصر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية:

تنقسم الخدمات المالية التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي حول تجارة الخدمات إلى مايلي<sup>20</sup>:

( أ ) خدمات التأمين: التأمين المباشر، وإعادة التأمين، والوساطة، والسمسرة، والخدمات الاستشارية.

<sup>19</sup> مفلح عقل، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م. ص ٢٩١-٣٠٣.

<sup>20</sup> مفلح عقل، مرجع سابق.



(ب) الخدمات المصرفية: وتشمل قبول الودائع، والإقراض، والتأجير التمويلي، وخدمات الدفع، والتمويل، وبطاقات الائتمان، وعمليات المتاجرة في البورصات، وإصدار السندات، وإدارة الأصول، وجميع أشكال الاستثمار الجماعي.

وقد كان هناك رأيان أو وجهتا نظر حول تحرير الخدمات المالية، أولهما، للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقف إلى جانب الفكرة من منطلق أهمية النمو الكبير في الخدمات المالية في الدول الصناعية، هذا إلى جانب الفرص الكامنة في أسواق كثيرة من الدول النامية. وثانيهما، للدول النامية التي تنظر بكثير من الشك للمكاسب التي يمكن أن تحصل عليها نتيجة تحرير قطاع الخدمات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. ومصدر الشك الرئيس للدول النامية هو انعدام التوازن بين كفاية قطاعي الخدمات في الدول النامية والدول المتقدمة، وبالتالي غياب القدرة التنافسية لخدمات الدول النامية أمام الخدمات المقدمة في الدول الصناعية، وذلك لتفوق الأخيرة بسبب المكون التقني في إنتاجها مما يكسبها ميزة نسبية لا تتوافر في الدول النامية.

وعموماً يتوقع أن يكون لانفتاح الأسواق (العولمة) في مجال العمل المصرفي آثار إيجابية وأخرى سلبية. فمن ضمن الآثار الإيجابية مايلي<sup>21</sup>:

(١) تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على كفايته.

(٢) إيجاد الحوافز للقيام بإصلاح هيكل المؤسسات المالية، وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

(٣) إيجاد فرص الانطلاق للأسواق الخارجية، ودعم التواجد المالي خارجياً.

أما الآثار السلبية، فتتمثل في عدة نقاط منها:

(١) عدم التكافؤ في المنافسة مع وجود منافسين أقوى يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة في الموارد المادية، والبشرية، والتقنية.

<sup>21</sup> مفلح عقل، مرجع سابق.

- (٢) احتمال قيام المؤسسات الأجنبية بتجميع المدخرات الوطنية، واستثمارها في بلدانها الأصلية، نظرا لوجود فرص استثمارية ذات مخاطر قليلة.
- (٣) التأثير على السياسات النقدية المتبعة في الدولة بسبب مناخ الحرية الذي سيمنح للمؤسسات المالية.

### الالتزامات التي وقعت عليها المملكة في قطاع تجارة الخدمات:

تركزت معظم المفاوضات التي خاضتها المملكة في قطاع تجارة الخدمات والتزاماتها حيالها، على منح شركات الخدمات الأجنبية حقوق نفاذ أكبر داخل الأسواق السعودية، لذلك كانت هذه المفاوضات أكثر ارتباطا بمناخ وبيئة الاستثمار وبالحواجز أمام التواجد الفعلي للشركات الأجنبية في السوق السعودي. وقد تعهدت المملكة بمجموعة التزامات في تجارة الخدمات اشتملت على ١٢ قطاعا رئيسياً، وعلى ١٥٥ قطاعاً فرعياً وعلى ٤ أساليب لنقل أو توصيل تلك الخدمات هي:

- (١) عبر الحدود، ومثال ذلك خدمات الاتصالات التي يتم إجراؤها من الخارج.
- (٢) الاستهلاك في الخارج، مثل سفر السعوديين إلى الخارج بغرض السياحة أو التعليم أو العلاج.
- (٣) التواجد الفعلي من خلال إقامة معارض أو مكاتب أو شركات أو مصارف داخل السعودية.
- (٤) نقل الأفراد الطبيعيين إلى السعودية مثل الاستشاريين والخبراء.
- ويشتمل جدول الالتزامات الموحدة في قطاع الخدمات مسائل متعددة ومعقدة، مثال ذلك عملية السعودية أو توطين الوظائف والاستثمارات الأجنبية المباشرة وحق النفاذ إلى الأسواق السعودية للشركات الأجنبية، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية، كما تخضع الالتزامات المتعلقة بالخدمات بمبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية. ومثال ذلك إذا وافقت المملكة على فتح أسواق اتصالاتها لأحد الأعضاء بنسبة ٦٠٪، فإن هذه المعاملة تتسحب تلقائياً على بقية الأعضاء في المنظمة بموجب مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية<sup>٢٢</sup>.

<sup>22</sup> المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية - نشر سامبا - فبراير ٢٠٠٦م - ص ١٨.

### الفصل الثالث

#### القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية

##### خلفية مختصرة عن التطور التاريخي للقطاع المصرفي السعودي:

حتى صدور قانون إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ١٩٥٢م، كان القطاع المصرفي السعودي يتكون من عدد صغير من مكاتب للصيرفة، ففي عام ١٣٠٤هـ الموافق ١٨٨٥م أنشأت مؤسسة جلاتلي وهانكي أول بنك أجنبي في مدينة جدة، إضافة إلى مكتب المصرف الهولندي أو الجمعية التجارية الهولندية الذي بدأ عمله في العام ١٩٢٦م. وظل المصرف الوحيد في المملكة حتى العام ١٩٤٨م. حيث لم يكن الوضع الاقتصادي يشجع على إنشاء مصارف جديدة. إلا أنه ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور - وكان أولها البنك الأهلي التجاري الذي تأسس أولاً تحت مسمى شركة الكعكي وابن محفوظ في عام ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م - وانتشرت فروعها في جميع أنحاء المملكة على الرغم من القيود الشديدة التي كانت تفرضها مؤسسة النقد العربي السعودي على إصدار تراخيص جديدة لمزاولة النشاط المصرفي، يضاف إلى ذلك القيود على سعر الفائدة، والتنافس الشديد بين مكاتب الصيرفة التي كانت تتطلع بوظائف البنوك التجارية كاستبدال العملات الأجنبية وتقديم القروض قصيرة الأجل.

وفي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، قدم البنك الزراعي السعودي مجموعة قروض لم تكن تقل في حجمها عن ما قدمته البنوك التجارية خلال تلك الفترة. وقد استهدفت قروض البنك المذكور، زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية لسكان المملكة.

على صعيد آخر، وفر قانون الرقابة على البنوك الذي صدر في العام ١٩٦٦م، الهيكل الأساسي لتطوير القطاع المصرفي، حيث قدم هذا القانون صلاحيات لمؤسسة النقد العربي

السعودي لمراقبة المؤسسات المالية في المملكة، والمحافظة على الاستقرار النقدي واستكمال البناء المؤسسي للنظام المصرفي وتطوير آليات عمله<sup>٢٣</sup>.

### مكونات القطاع المالي السعودي:

يتكون القطاع المالي السعودي من مؤسسة النقد العربي السعودي إضافة إلى بعض المؤسسات المصرفية والمالية. وذلك على النحو التالي<sup>٢٤</sup>:

- (١) بنوك سعودية (ملكية كاملة) كالبנק التجاري وبنك الرياض وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
  - (٢) بنوك مشتركة مع بنوك أخرى (عربية وأجنبية).
  - (٣) مؤسسات إقراض حكومية متخصصة: تقدم خدمات مالية أهدافها تنمية مثل الصندوق السعودي للتنمية الصناعية، صندوق التنمية العقارية، البنك الزراعي السعودي، وبنك التسليف السعودي وصندوق الاستثمارات العقارية.
  - (٤) صندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.
  - (٥) سوق الأسهم السعودية.
  - (٦) الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، وحوالي ١٠٠ مكتب تنشيط في مجال التأمين من خلال وكلاء سعوديين<sup>٢٥</sup> لشركات غير سعودية.
- في حين يضم القطاع المصرفي السعودي أحد عشر بنكاً تجارياً، عشرة منها مملوكة للقطاع الخاص، ولم يحدث أن بنكاً أعلن إفلاسه في المملكة العربية السعودية.

<sup>23</sup> خالد عبدالله سنيور (مرجع سابق) ٢٨ - ٤٧.

<sup>24</sup> خالد بن عبد الله سنيور (مرجع سابق) ص ٢٦

<sup>25</sup> نشرة سامبا (مرجع سابق) ص ٢٠

وهذه البنوك هي <sup>٢٦</sup>:

المصارف السعودية حسب حجم الموجودات في عام ٢٠٠٤م (مليون ريال)

عدد الفروع	الأرباح الصافية	إجمالي الموجودات	اسم البنك
٢٤٨	٣,٥٣١	١٣٠,٤١٤	١ - البنك الأهلي التجاري
٦٥	٣,٩٣٦	٩٤,٩٥٢	٢ - مجموعة سامبا المالية (البنك السعودي الأمريكي)
			٣ - شركة الراجحي المصرفية
٣٩٥	٢,٠٠٦	٧٧,٨٥٥	٤ - بنك الرياض
١٩٣	٢,٥٠٦	٧٤,٢٤٧	٥ - البنك العربي الوطني
٦٩	١,٦٣٦	٦٣,٣٣٦	٦ - البنك السعودي البريطاني
٥٨	١,٥٣٦	٥٧,٩٢٥	٧ - البنك السعودي الفرنسي
١١٧	١,١٦٧	٥٩,٦٧٤	٨ - البنك السعودي الهولندي
٣٧	٧٤٣	٣٣,٤٤٤	٩ - بنك الاستثمار السعودي
١٥	٥٨٧	٢٨,٥٤٤	١٠ - بنك الجزيرة
١٧	١٨٨	١٠,٧٢٢	

❖ شرع بنك البلاد في عملياته المصرفية في مايو ٢٠٠٥م.

وقد قطعت المملكة شوطاً كبيراً في تحرير أنشطة المصارف السعودية حتى قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. حيث تم إنشاء فروع للبنوك الأجنبية المملوكة بالكامل لمصارف من دول مجلس التعاون في أواخر التسعينات من القرن الماضي. وشرعت المملكة في منح تراخيص للمصارف الأجنبية من بقية دول العالم. كما ساعد إصدار قانون سوق الأوراق المالية في يوليو ٢٠٠٣م على تحرير الأسواق أمام دخول أنشطة البنوك الاستثمارية وشركات الوساطة المالية وخدمات الاستثمار الأخرى خارج نطاق عمل البنوك التجارية القائمة.

<sup>26</sup> المرجع السابق ص ١٩

ومما هو جدير بالذكر أن قوانين منظمة التجارة العالمية لا تلغي حق الدولة والتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على سلامة وكفاءة القطاع المصرفي فيها. لذا فإنه من حق الدولة رفض أي طلب ترخيص لأي بنك إذا ارتأت أن ذلك يعرض القطاع المصرفي فيها للضرر<sup>٢٧</sup>.

حيث تم الترخيص في الأونة الأخيرة لعشرة بنوك أجنبية بمزاولة العمل في المملكة، وقد بدأت ستة بنوك منها بمباشرة نشاطها، والأربعة الأخرى تم الترخيص لها إلا أنها لم تبدأ نشاطها بعد<sup>٢٨</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير القطاع المصرفي قد بدأت في عام ٢٠٠٢م عقب إصدار تراخيص لبنك الإمارات وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني. وكان دويتشه بانك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي في السعودية في أواخر عام ٢٠٠٣م، تلاه بي إن بي باريباس ثم جي بي مورغان ثم تشيس في عام ٢٠٠٤م. كما حصل كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني وغيرها من البنوك التي شهدت مراحل مختلفة في تأسيس فروع لها بنهاية عام ٢٠٠٥م. وتستطيع البنوك التجارية الأجنبية التواجد في أسواق المملكة عن طريق إنشاء شركة مشتركة أو من خلال افتتاح فرع لبنك أجنبي. وبموجب المادة (٣) من قانون رقابة المصارف السعودية تتضمن شروط الترخيص لبنك وطني أو بنك مشترك في السعودية وجوب أن يعمل البنك كشركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الأسهم السعودي. وبناء على توصية من مؤسسة النقد يجرى وزير المالية ومجلس الوزراء تقييماً بمنح ترخيص لافتتاح فرع لبنك أجنبي أو بنك سعودي أو بنك مشترك<sup>٢٩</sup>.

#### الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي:

تتراوح الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي من وحدات جمع الودائع وبيع العملات إلى مراكز متكاملة للخدمات المصرفية. وتنقسم الخدمات التي تقدمها المصارف السعودية إلى قسمين هما<sup>٣٠</sup>:

<sup>27</sup> المرجع السابق. ص ١٩.

<sup>28</sup> موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على الإنترنت [www.sama.gov.sa](http://www.sama.gov.sa)

<sup>29</sup> نشرة سامبا (مرجع سابق) ص ٢٠.

<sup>30</sup> المرجع السابق، ٣٤.

#### ( أ ) الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد وتشمل:

- ١ - الحسابات الجارية: وهي عبارة عن حسابات يقيّد فيها للعميل سحبوات وإيداعات وقت ما يطلب ذلك، ولا تحسب له أية فوائد مالية على رصيده.
- ٢ - حساب التوفير: وهو حساب يقيّد فيه البنك للعميل إيداعاته وسحبواته (المقيدة بفترة زمنية) وتحسب له فوائد على الرصيد الموجود في الحساب خلال فتره زمنية محددة.
- ٣ - بطاقات الائتمان: وهي بطاقات يصرفها البنك للعملاء، ويحدد بها خط ائتمان (Credit Line) ويستخدمها العملاء في تسديد فواتير مشترياتهم، والحصول على النقد عند الحاجة. ويسمح البنك للعميل بتسديد تلك المبالغ خلال فترة تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٥ يوماً وفي حالة تأخر السداد عن ذلك، تحسب على العميل عمولة تأخير. وتعد فيزا كارد، ماستركارد واميركان اكسبريس من أكثر البطاقات استخداماً في السعودية. كما أصدرت العديد من البنوك بطاقات خاصة بها... بميزات ومسميات مختلفة أخذت طريقها في الانتشار سريعاً وسط السكان بالمملكة العربية السعودية.
- ٤ - خدمات الاستثمار: تتعامل البنوك السعودية في مجموعة من الصناديق الاستثمارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. وتشمل مجالات تعاملها السندات المحلية والدولية والأسهم المحلية والدولية، وتمويل مشاريع التنمية العقارية.<sup>٣١</sup>
- ٥ - الحوالات: وهي عبارة عن قيام البنك بإجراء التحويلات المالية الداخلية والخارجية لصالح العملاء بمقابل مادي.
- ٦ - القروض الشخصية: تقدم البنوك التجارية السعودية قروضا شخصية لمن يطلبها بشروط سداد وفوائد معينة.

<sup>31</sup> عبد الرحمن محمد باشيخ، ياسين عبد الرحمن الجفري، إدارة البنوك في المملكة العربية السعودية: تطور - تحليل - سياسات - استراتيجيات (د.م، د.ن، ١٤١٥هـ)، ١٦٨.



- ٧ - البيع بالتقسيط: وهي العملية التي يقوم بموجبها البنك بشراء عقار، سيارة أو أثاث نيابة عن العميل...ويقوم ببيعه للعميل بإضافة فائدة أو عمولة معينة بحسب المدة التي يتفق عليها لسداد كامل مبلغ التمويل.
- ٨ - خدمات الصراف الآلي: يتمتع أصحاب الحسابات في البنوك العاملة في المملكة بخدمات الصراف الآلي على مدار الساعة. ومن تلك الخدمات، السحب من الحساب، تسديد فواتير الخدمات، الإيداع في الحساب، طلب معلومات عن الرصيد، التحويل لحساب آخر...الخ.
- ٩ - خدمات الهاتف المصرفي: استفادت البنوك التجارية السعودية من التطورات التقنية الهائلة التي حدثت في مجال الاتصالات ووفرت لعملائها خدمات الهاتف المصرفي التي تشمل أداء بعض العمليات المصرفية ومنها التحويل من حساب لحساب والاستفسار عن الحساب وعن العمليات التي تمت من إيداع وسحب وتسديد فواتير الهاتف والكهرباء.
- ١٠ - خدمات تسديد فواتير الخدمات: تقوم البنوك التجارية في المملكة بتقديم خدمة سداد فواتير الخدمات (كهرباء، ماء) لعملائها وغيرهم من المتعاملين معها.
- (ب) الخدمات التي تقدمها المصارف السعودية للشركات والمؤسسات التجارية:
- ١ - الاعتمادات المستندية (LCS): وهي عبارة عن تعهدات كتابية تصدرها البنوك السعودية بناء على طلب المستوردين لصالح الموردين تتعهد بموجبها هذه البنوك بدفع أو قبول كمبيالة مرفقاً بها مستندات الشحن إذا قدمت مطابقة تمام لشرط الاعتماد.
- ٢ - التحصيل المستندية: وهي عبارة عن مستندات تجارية مصحوبة (أو غير مصحوبة) بمستندات مالية يقوم بها البنك بتظهير المستندات إلى المستورد بعد استيفاء قبول هذه المستندات وحسب حالة الدفع نقداً أو مقابل قبول كمبيالة تستحق في موعد لاحق.<sup>٣٢</sup>
- ٣ - خطابات الضمان: وهي خطابات تصدرها البنوك لتأمين وفاء طالب الضمان بالتزاماته تجاه الغير، ويطلب عادة من قبل جهات حكومية، أو للدخول في المناقصات.

<sup>32</sup> المرجع السابق، ١٧٨



٤ - القروض: تقوم البنوك التجارية السعودية بإقراض الشركات التجارية (المحلية والأجنبية) بمبالغ مالية لتحويل مشاريعها مقابل ضمانات، إما أن تكون كمبيالات أو صكوكا أو أوراقاً مالية يحتفظ بها البنك لحين إتمام سداد كامل مبلغ القرض.

٥ - التأمين: تقوم بعض البنوك السعودية بالتأمين على الحسابات الجارية لبعض العملاء مجاناً لاستقطاب المزيد من العملاء. وتقدم هذه الخدمة لمن يبلغ متوسط حسابه الشخصي ١٠٠٠٠٠ ريال فأكثر. وفي حالة وفاة صاحب الحساب أو عجزه يحصل ورثته على مبلغ التأمين. وتدرس البنوك السعودية إمكانية تسويق بوالص التأمين على السيارات ورخص القيادة والمنازل واليخوت بالتعاون مع شركات التأمين المحلية وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية<sup>٣٣</sup>، ومما هو جدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد وافق على الترخيص بتأسيس ١٤ شركة تأمين جديدة، كما أنه يوجد ١٢ شركة تأمين أخرى تحت الترخيص حيث انتهت مؤسسة النقد العربي السعودي من دراسة ملفاتها وإرسالها لوزارة التجارة والصناعة، كما يوجد ١٠ شركات تأمين أخرى تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي حالياً بدراسة ملفاتها تمهيداً لرفعها للهيئة العامة للاستثمار ومن ثم إرسالها لوزارة التجارة والصناعة<sup>٣٤</sup>.

**مقارنة بين تكلفة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي ونظيرتها في المصارف الدولية الأخرى:**

قبل الدخول في عقد مقارنة بين تكلفة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي السعودي وتكلفة نفس الخدمات في المصارف الدولية الأخرى، يستحسن إعطاء فكرة مختصرة عن البيئة الدولية المصرفية، التي شهدت أعظم التغيرات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد أصبحت المؤسسات المصرفية العالمية في العديد من الدول، تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في إدارة عملياتها المصرفية، واتجهت رؤوس الأموال للتدفق عبر القارات متعددة

<sup>33</sup> شركات تأمين سعودية تدرس عقد تحالفات مع البنوك - الموقع على الانترنت

<http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110>

<sup>34</sup> موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على الإنترنت، مرجع سابق.

الحدود القطرية والقومية، وأزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية في العالم وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمي والدولي. وأصبح العالم بأسره سوقاً واحداً لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته. وشهد هذا السوق ظاهرة أخرى هي حركة الابتكارات المالية Financial Innovation التي أدخلت تنوعاً كبيراً في الأدوات المالية، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة وتزايدت أهمية المؤسسات المالية التي لا تأخذ بأسلوب التخصص القطاعي في شكل ما يعرف بالبنوك الشاملة Universal Banks التي تزاوّل كافة أنواع الخدمات المصرفية دون حدود.<sup>35</sup>

وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن الميلادي الماضي عمليات دمج بين البنوك الكبرى، من أبرزها اندماج بنكي مانيوفاكتشرز هانوفر مع كيميكال بنك وتكوين شركة واحدة تحت اسم كيميكال كوربوريشن، واندماج بنك أوف أمريكا مع بنك سيكورتر باسيفيك.<sup>36</sup>

<sup>35</sup> جريدة الحياة ١٢ شوال ١٤٢٠هـ الموافق ٧ يناير ٢٠٠٠م: ١٠ - ١١

<sup>36</sup> الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج، دراسة تطالب المصارف الخليجية باتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المقبلة، البيان، ٧ أغسطس ١٩٩٨م. (موقع سابق للبيان على الانترنت).

وفيما يلي مقارنة بين رسوم بعض الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية كما حددتها مؤسسة النقد العربي السعودي<sup>37</sup> ونظيرتها المقدمة من قبل بعض المصارف الأجنبية خارج السعودية.<sup>38</sup>

م	نوع الخدمة	رسوم البنوك المحلية	رسوم البنوك الأجنبية (الأمريكية)
١	رسوم تحصيل شيك خارجي	١٠ ريالاً = ٢,٦٦ دولار	٠,٥ دولار
٢	رسوم حوالة مالية خارجية	٣٠ ريالاً = ٨ دولارات	لعميل ٢ دولار ولغير العميل ٥ دولارات
٣	رسوم إعادة إصدار بطاقة صراف آلي	٥٠ ريالاً = ١٣,٣٣ دولار	٥ دولارات
٤	رسوم كشف حساب لعمليات سابقة	٢٠ ريال = ٥,٣٣ دولار	٣ دولارات
٥	رسوم تأجير صندوق أمانات	من ١٥٠ ريالاً = ٤٠ دولاراً إلى ٦٠٠ ريال = ١٦٠ دولاراً حسب حجم الصندوق	من ٢٠ دولاراً إلى ٧٠ دولاراً حسب حجم الصندوق
٦	رسوم تأمين مفتاح صندوق أمانات	٧٥٠ ريالاً = ٢٠٠ دولار	١٠٠ دولار

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك فرقاً بين رسوم الخدمات بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية وهي في غالبيتها لصالح البنوك الأجنبية.

<sup>37</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي، الأنظمة والتعليمات النقدية المصرفية (الرياض: مطابع نجد التجارية، ١٤٢٥هـ).

١٩٩٤م) ص ٨٩ - ٩٥

<sup>38</sup> Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees  
<http://www.cbofl.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm>  
Chisholm trail state Bank prodnets and services  
<http://www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp>

## التحديات التي سيواجهها القطاع المصرفي السعودي في ظل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية:

قبل مناقشة التحديات التي يمكن أن تواجهها البنوك السعودية بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، يجدر أن نشير إلى أن البنوك السعودية قد تبين نجاحها في التكيف مع الآثار السلبية التي أحدثتها تقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تمثلت في تباطؤ النشاط الاقتصادي، وظهور عجوزات في الميزانية العامة للدولة وظهور مشكلة الديون المتعثرة وتأثيرها في ربحية البنوك. حيث تمكنت تلك البنوك من التكيف مع تلك المرحلة ومعاودة النمو والربحية<sup>39</sup>. إذ استطاعت البنوك السعودية الوفاء بالتزاماتها تجاه مودعيها والقيام بدورها التتموي المأمول في ظل تقلبات أسعار النفط وبالظروف التي عصفت بالمنطقة ممثلة في حروب الخليج الثلاثة. وقد أصبحت هذه البنوك تتمتع بمراكز مالية قوية ومستوى سيولة متميز وحد أدنى لكفاية رأس المال يتجاوز بكثير ٨٪ (الحد الأدنى لنسبة بازل). كما حققت البنوك السعودية تقدماً ملحوظاً في إدخال التقنيات المتقدمة في خدماتها، ومن ذلك نظام التحويل الإلكتروني والذي يعتبر بكل المقاييس والمعايير المصرفية أحدث نظام تحويل في العالم بأسلوب فعال وسريع<sup>40</sup>. ويترتب على انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة مرحلة تحديات كبيرة للقطاع المصرفي السعودي، حيث يتوجب عليه الشروع في عمليات اندماج مصرفية كبيرة لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة مع ضرورة التطوير المتواصل لأساليب الرقابة المصرفية، وكذلك الاستفادة من تجارب دول جنوب غرب آسيا في حماية القطاع المصرفي من الأزمات الطارئة<sup>41</sup>.

<sup>39</sup> سعيد عبد الله الشيخ، هيكلية القطاع المصرفي الخليجي وتأثير العولمة وتحرير الخدمات المالية، الأهلي الاقتصادي، ع ٢، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤١٩هـ، ١

<sup>40</sup> طلعت زكى حافظ، البنوك السعودية وتحديات القرن القادم، مجلة عالم الاقتصاد، ع ٨٧

<<http://www.ecoworld-mag.com>>

<sup>41</sup> محمد إبراهيم منصور، الاندماج هو الطريق لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة: العولمة تفرض تحديات جديدة على النظام المصرفي السعودي، البيان، ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.

<<http://www.albayam.co.ae/albayam/1999.09.16/eat/13.htm>>

### التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي السعودي:

(١) التزامات منظمة التجارة العالمية التي تخص القطاع المصرفي: هناك ثلاثة التزامات

تتضمنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقطاع المصرفي<sup>٤٢</sup> هي:

- تقوم الدولة العضو بمعاملة الخدمات وموردي الخدمات المقدمة من الأعضاء الآخرين بأفضلية لا تقل عن تلك الممنوحة لخدماتها وموردي الخدمات المحليين.
- تقضي الاتفاقية بأن تقوم الدولة العضو بإنشاء مركز أو أكثر للمعلومات يمكن من خلالها للدول الأعضاء الأخرى الحصول على المعلومات حول القوانين والأنظمة المؤثرة على التجارة في الخدمات.
- تحث الاتفاقية الدول الأعضاء على الدخول في ترتيبات ثنائية أو جماعية للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المطلوبة للحصول على الترخيص المطلوب لأداء الخدمات.

(٢) بدء سريان الالتزامات المشار إليها أعلاه.

(٣) ضخامة حجم البنوك الأجنبية نتيجة الاندماج المصرفي لخفض التكاليف، ورفع معدل الكفاءة الذي قام به العديد من البنوك الأجنبية.

(٤) التطورات التقنية المصرفية الحديثة التي بدأت تتفدّها البنوك الأجنبية من خلال شبكة الانترنت والتحول من التعامل التقليدي المباشر إلى التعامل اللاسلكي وتكوينها للمحافظ الالكترونية.

وقد أثارت هذه التحديات مخاوف الكثير من الدول النامية مما دعاها إلى إجراء دراسات لتحليل القدرة التنافسية لقطاعها المصرفي والعمل على تقوية المركز التنافسي حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات حال انضمامها للمنظمة.

<sup>42</sup> الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منظمة التجارة العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد السعودي (الرياض:

الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٠هـ)، ٣٩ - ٤٣

## بعض نتائج الدراسات التي تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفي السعودي لعصر العولمة (الانضمام للمنظمة):

بحسب المعلومات المتوافرة للباحث فإن الدراسات التي تناولت مدى جاهزية القطاع المصرفي لعصر العولمة تعتبر قليلة جداً. ويرى الباحث أهمية ذكر بعض النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات في هذا الموضوع ومنها الدراسة التي أجراها خالد بن عبد الله سنيور والتي اتبع فيها الباحث الوصف التحليلي من خلال الاعتماد على الأساليب الإحصائية في تفسير البيانات وقياس معنوية النتائج، واعتمدت على أسلوبين لجمع البيانات هما المسح المكتبي والدراسة الميدانية و توصلت الدراسة إلى ثلاثة نتائج رئيسية يرى فيها المسؤولون في الإدارة العليا للبنوك السعودية ما يلي:<sup>43</sup>

- (١) إن تكاليف الخدمات المصرفية الحالية ستتجه نحو الانخفاض بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية.
- (٢) إن الخدمات المصرفية المقدمة حالياً من قبل البنوك السعودية ستتحسن وتتطور بشكل أفضل نتيجة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.
- (٣) إن الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية ستتتبع بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

كما أشارت الدراسة إلى أن المسؤولين بهذه البنوك قد أبدوا تخوفهم مما يلي:

- (١) هيمنة المصارف الأجنبية على معظم القطاع المصرفي السعودي.
  - (٢) إغلاق المنشآت المصرفية الأقل كفاءة.
- الإيجابيات التي ستعود على القطاع المصرفي السعودي من الانضمام للمنظمة:
- يتوقع أن ينتج عن تحرير الخدمات المالية -ومنها القطاع المصرفي - بعض الإيجابيات التي أجمالها البازعي<sup>44</sup> في النقاط التالية.:

<sup>43</sup> خالد بن عبد الله سنيور (مرجع سابق)، أ

<sup>44</sup> البازعي، مرجع سابق، ٣٩ - ٤٠

- (١) سيؤدي توسيع الأسواق محلياً أو خارجياً من خلال بيئة أقل تميزاً ضد الأجانب إلى الاستفادة من وفورات الحجم.
- (٢) سيؤدي تحرير الخدمات المالية إلى زيادة درجة المنافسة، وستسعى المؤسسات المالية من خلال ذلك إلى تحسين أساليبها الإدارية، وهذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات، ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.
- (٣) وجود الشبكات الأجنبية سينقل إلى السوق المحلي التقنيات المحاسبية والإدارية وتقنيات جمع وتحليل المعلومات مما يؤدي إلى تطوير قواعد المعلومات المحلية.
- (٤) تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيساهم في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.
- (٥) تحرير الخدمات المالية سيؤدي إلى استقرار العاملين في مجال الخدمات المالية (مصدرين - مستوردين)، إضافة إلى إلغاء بعض القيود التي تقلل الكفاءة الاقتصادية لصناعة الخدمات المالية.
- (٦) كذلك أورد الشيخ<sup>٤٥</sup> بعض الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات المالية نوجزها فيما يلي:
  - زيادة الدخل وتحقيق نمو اقتصادي.
  - التوزيع المتكافئ للموارد المالية ومساواة أسعار الفائدة عبر الدول.
  - الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف، وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير، والتي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.
  - تسهيل عملية الإقراض المباشر لصغار المستثمرين والذين لا تتوفر لديهم إمكانيات وقدرات اتصال جيدة.
  - سياسة التحرير سوف تؤدي إلى أن تكون المؤسسات أكثر اهتماماً بحاجات ومتطلبات العملاء، نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية.

<sup>45</sup> الشيخ، مرجع سابق، ١ - ٨

السلبيات التي ستترتب على القطاع المصرفي السعودي من الانضمام للمنظمة:

- (١) البازعي والشيخ أشارا أيضاً إلى آثار سلبية محتملة ستترتب على القطاع المصرفي السعودي عند انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.. يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- (٢) سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبياً من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية السعودي.
- (٣) قد تقتصر البنوك الأجنبية في نشاطها على خدمة الشرائح المربحة في الأسواق المحلية وتهمل الشرائح الأخرى، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد.
- (٤) قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية السعودية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي السعودي.
- (٥) قد يؤدي فتح القطاع المالي أمام المنافسة الأجنبية إلى تدهور ميزان المدفوعات.



## الفصل الرابع الخاتمة

### النتائج:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على القطاع المصرفي فيها. ولتحقيق ذلك، استعرضت الدراسة المهام والوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وطبيعة الخدمات التي اشتملت عليها اتفاقية تلك المنظمة والالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء من جرائها.

كما تم استعراض القطاع المصرفي السعودي والتحديات التي يمكن أن يواجهها بعد انضمام المملكة لتلك المنظمة. وتناولت الدراسة أيضا الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تقع على هذا القطاع من جراء الانضمام، ومن خلال التحليل السابق وما أوردته بعض الدراسات فإنه يمكن استنتاج النتائج التالية:

- (١) يتوقع أن تتجه تكاليف الخدمات المصرفية المالية في المملكة، نحو الانخفاض بعد دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية في المملكة.
- (٢) يتوقع أن تتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك السعودية نتيجة لوجود منافسة قوية من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية.
- (٣) يتوقع أن تتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك السعودية بشكل أكبر بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

**التوصيات:** وتشمل التشريعات والإجراءات التنظيمية التي يجب تعديلها في القطاع المصرفي السعودي:

في ضوء الالتزامات الثلاثة التي حددتها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في مجال الأعمال المصرفية، فإن هذه الدراسة توصي بأن تقوم المصارف السعودية بتعديل بعض التشريعات والإجراءات التنظيمية حتى تكون قادرة على منافسة المصارف الأجنبية التي تنضم للعمل المصرفي في المملكة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومن ذلك ما يلي:

- (١) أن تقوم البنوك السعودية بزيادة مستوى الاستثمار في التقنية المصرفية الحديثة، مما يؤدي إلى توسيع وتنويع خدماتها المقدمة ورفع كفاءة الوساطة المالية.
- (٢) تشجيع الاندماج بين المصارف حتى تستطيع من خلال هذا الاندماج زيادة قوتها التنافسية في الساحة العالمية، وذلك من خلال تحسين كفاءتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير عند تقديم الخدمات المصرفية.
- (٣) يجب أن يشمل قياس الأداء المصرفي معايير الكفاءة، إضافة إلى معايير الربحية والمزيج الملائم من الخدمات المقدمة والحجم الملائم من حيث الأصول والموجودات.
- (٤) ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال التدريب والتأهيل للكوادر المصرفية العاملة، مما يساعد على استيعاب التقنيات الحديثة.
- (٥) الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية المقدمة، وابتكار خدمات جديدة تلبي حاجات العملاء.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- (١) أحمد، هلال محسن (٢٠٠١م)، المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، ٩ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠١م.
- (٢) الأمانة العامة لاتحاد غرف مجلس التعاون لدول الخليج (١٩٩٨م)، دراسة تطالب المصارف الخليجية باتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات المقبلة، البيان، ٧ أغسطس ١٩٩٨م.
- (٣) باشيخ والجفري، عبد الرحمن محمد وياسين عبد الرحمن (١٤١٥هـ)، إدارة البنوك في المملكة العربية السعودية: تطور - تحليل - سياسات - استراتيجيات (د.م. دن، ١٤١٥هـ).
- (٤) البنك السعودي الأمريكي، نشرة سامبا (٢٠٠٦م)، المملكة العربية السعودية ومنظمة التجارة العالمية، نشرة سامبا، فبراير ٢٠٠٦م.
- (٥) التركي، سليمان، منظمة التجارة العالمية: التجارة في المستقبل، (الرياض: مجلس الأعمال السعودي الأمريكي، د.ت).
- (٦) جريدة الحياة ١٢ شوال ١٤٢٠هـ الموافق ٧ يناير ٢٠٠٠م.
- (٧) حافظ، طلعت زكى، البنوك السعودية وتحديات القرن القادم، مجلة عالم الاقتصاد، ٨٧ع.
- (٨) خان، محمد عبد الحميد، منظمة التجارة العالمية: تعريف موجز، (جدة: الغرفة التجارية الصناعية بجدة، د.ت).
- (٩) السعدون والعالى، يوسف طراد وعبد الرحمن يوسف (١٤١٩هـ)، منظمة التجارة العالمية: الماضي والواقع والمستقبل، الرياض: مؤسسة الإمامة الصحفية.

- (١٠) سنيور، خالد بن عبد الله (١٤٢٣هـ)، منظمة التجارة العالمية وأثارها على القطاع المصرفي السعودي: دراسة ميدانية على اتجاهات آراء الإدارة العليا بالبنوك السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك عبد العزيز - جدة ١٤٢٣هـ.
- (١١) شركات تأمين سعودية تدرس عقد تحالفات مع البنوك - الموقع على الانترنت <http://www.gn4me.com/banks/printart.jsp?id=9110>
- (١٢) الشيخ، سعيد عبد الله (١٤١٩هـ)، هيكلية القطاع المصرفي الخليجي وتأثير العولمة وتحرير الخدمات المالية، الأهلي الاقتصادي، ٢٤، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤١٩هـ.
- (١٣) عبد الغني، مصطفى (١٩٩٨م)، الجات والتبعية الثقافية، د.م: مركز الحضارة العربية.
- (١٤) عقل، مفلح (٢٠٠٣م)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- (١٥) العيسوي، إبراهيم (١٩٩٧م)، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- (١٦) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (١٤٢٠هـ)، منظمة التجارة العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد السعودي، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٢٠هـ.
- (١٧) المجدوب، أسامة (١٩٩٧م)، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، ط٢ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).
- (١٨) منصور، محمد إبراهيم (١٩٩٩م)، الاندماج هو الطريق لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة: العولمة تفرض تحديات جديدة على النظام المصرفي السعودي، البيان، ١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.
- <http://www.albayam.co.ae/albayam/1999.09.16/eat/13.htm>
- (١٩) مؤسسة النقد العربي السعودي، الأنظمة والتعليمات النقدية المصرفية (١٤٢٥هـ) - ١٩٩٤م، الرياض: مطابع نجد التجارية.
- (٢٠) موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على الإنترنت [www.sama.gov.sa](http://www.sama.gov.sa)

(٢١) وثيقة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥ - ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ م).

### ثانياً المراجع الأجنبية:

- (1) WTO, Trading into Future <http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/fact6-ehm>.
- (2) WTO <http://www.wto.org/english/thewto-e/thewto-e.htm>
- (3) WTO, Trading into Future <http://www.wto.org/english/thewto-e/whatis-e/tif-e/org2-e.htm>.
- (4) WTO Delegates Race for Compromise Dem <http://news.yahoo.com/wto-meeting>.
- (5) Community Banking of Lemont, Miscellaneous fees  
<http://www.cbofl.com/content/index.cfm/fuseaction/misc-fees.htm>  
Chisholm trail state Bank prodnets and services  
<http://www.chishlm-bank.com/pronets/others.asp>